منظمة تنمية المرأة

Women Development Organization

l'Organisation pour le Développement de la Femme

المرأة كعامل للتغيير في مكافحة الفساد

UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

جدول المحتويات

موجز تنفيذي ٣

ا. المقدمة والسياق ٥

أ. تكليفات النزاهة والمساواة العالمية ٥

ب. التزامات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجهودها نحو تحقيق النزاهة والمساواة بين الجنسين ... ٧

ا. الالتزام بمكافحة الفساد ٧

٢. خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة ٧

٣. منظمة تنمية المرأة ٩

٤. التحديات التي طرحها فيروس كورونا ٩

٢. كيف يؤثر الفساد على المرأة - لمحة سريعة ١١

أ. تعرض المرأة للفساد في القطاع الصحي ١١

ب. كيف يؤثر الفساد على النساء والفتيات في قطاع التعليم ١٤

ج. أثر الفساد في تقديم الخدمات الأساسية ١٥

د. ليست كل الرشاوي تنطوي على النقود ١٦

٣. تأملات في كيفية معالجة الفساد في القطاع العام ١٧

أ. معالجة الفساد من خلال التنوع والشمول ١٧

ا. تمكين المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار ١٨

٢. زيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة ١٩

ب. إعادة النظر في عمليات الإنفاق العام: مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنة والمشتريات العامة ٢٠

ا. كيف تبدو الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي؟ ٢٠

٢. توسيع نطاق التوعية والإدماج والشمول في مجال المشتريات العامة ٢١

ج. تعزيز نزاهة القضاء ٢٢

٤. نظرة مستقبلية -أفكار منهجية لمعالجة الفساد ٢٤

أ. من أين نبدأ؟ ٢٤

ب. أفكار التدخل المنهجي المقترحة: مجموعة أدوات للاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي لمعالجة الفساد ٢٤

ا. الإصلاح المؤسسي وإرساء النزاهة ٢٥

٢. سياسات وممارسات المشتريات العامة التي تراعي النوع الاجتماعي ٢٥

٣. مراعاة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بآليات الإبلاغ عن المخالفات والحماية ٢٦

٤. التعليم هو المفتاح ٢٦

٥. تعزيز نزاهة القضاء -المساواة أمام القانون ٢٧

٦. جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي ٢٧

٧. نهج يشمل المجتمع بأكمله من أجل مكافحة شاملة للفساد ٢٨

"للجميع دور يؤديه في مكافحة الفساد،
لضمان عدم ترك أيّ أحد خلف الركب."

المـرأة كعامـل للتغييـر
في مكافحـة الفسـاد

نص هذا المنشور هو ترجمة غير رسمية

موجز تنفيذي

الفساد هو العقبة الرئيسية التي تقف أمام استدامة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، حيث يعيق النمو الاقتصادي ويشوه عملية اتخاذ القرارات ويزيد من معدلات الفقر من خلال سوء تخصيص الموارد وتقييد الوصول إلى الخدمات العامة. ويؤثر الفساد – والبيئة التي تمكّنه – بشكل غير متناسب على فقراء العالم، ومعظمهم من النساء. ومن ثم، يمكن تحقيق مجتمعات أكثر شمولية وإنصافًا ودعمًا للرفاهة العالمية من خلال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقعت غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أتت الدعوة التي أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي لدولها الأعضاء لوضع مكافحة الفساد في صميم أجندتها السياسية في وقتها المناسب، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية والواقع الجديد الذي نشأ بسبب جائحة فيروس كورونا. وقد استفادت المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التقدم التشريعي من حيث تعزيز تمكينها، بالإضافة إلى عددٍ من تدابير الدعم المختلفة. ومع ذلك، فما زالت هناك بعض الفجوات بين الرجال والنساء في العديد من المجالات، بما في ذلك التعليم والحياة العامة والخاصة.

وقد انعكس التزام منظمة التعاون الإسلامي بالنهوض بالمرأة في برنامج العمل لعام ٢٠٢٥، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٦ للنهوض بالمرأة. وقد توج هذا الالتزام بإنشاء منظمة تنمية المرأة، التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد دخل النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة حيز التنفيذ في ٣١ يوليو ٢٠٢١، ثم بدأت المنظمة إدارة عملياتها من مقرها الرئيسي بالقاهرة في أغسطس ٢٠٢١.

وتضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد أهدافها الرئيسة القائمة بذاتها، إلى جانب وضع القضاء على جميع أشكال الفساد والرشوة كأحد أهدافها أيضًا. وحيث تهدف إلى مساعدة دولها الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقترح منظمة تنمية المرأة تعزيز الوعي العام بالعلاقة المعقدة بين الفساد والنوع الاجتماعي، وذلك من خلال التقدم في تبني موضوع دور المرأة في مكافحة الفساد باعتباره أحد ركائزها الأربعة التي تشكل أول دورة برامجية لها، حيث تعتقد منظمة تنمية المرأة أن تزايد المعرفة سيؤدي إلى تعزيز وتحسين سياسات مكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين، والهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويأتي هذا الاعتقاد تماشيًا مع الإعلان السياسي[1] الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية

١. التزامنا المشترك بالتصدي الفعال للتحديات وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، A/S-٣٢/٢/Add.١

للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد في ٢ يونيو ٢٠٢١، حيث التزمت الدول بموجبه بتحسين "... فهمها للربط والصلة بين النوع الاجتماعي والفساد، بما في ذلك الطرق والوسائل التي يمكن للفساد من خلالها أن يؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف ... ".

وتلقي هذه الركيزة –"المرأة كعامل للتغيير في مكافحة الفساد" – والتي تعد أحد الركائز الأربعة التي تشكل أول دورة برامجية لمنظمة تنمية المرأة، كما أسلفنا الذكر –الضوء على كيفية تأثير الفساد على الرجل والمرأة، مع التركيز على كيفية تأثير الفساد عادًة على المرأة بشكل مختلف عن تأثيره على الرجل. كما تناقش الركيزة أيضًا مختلف التدابير الهادفة لتعزيز التنوع والشمول في السياسة والحياة العامة – وكذلك في مكان العمل – للمساهمة في التخفيف من السلوكيات الفاسدة. وأخيرًا، تعرض الركيزة استجابات منهجية مختلفة تركز على المرأة باعتبارها عاملًا للتغيير في مكافحة الفساد من خلال السياسات والممارسات المراعية للنوع الاجتماعي.

تهدف منظمة تنمية المرأة إلى جمع البيانات الكاشفة للعلاقة المحتملة بين المرأة والفساد، بالإضافة إلى تحديد الممارسات الجيدة والمبادرات في جميع أنحاء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الاستجابات السياسية الموجهة والمستندة إلى الأدلة، والتي تستهدف بدورها تعزيز التقدم والازدهار ومعالجة تداعيات أزمة فيروس كورونا لتحقيق النزاهة أثناء التعافي وإعادة بناء عالم أقوى وأكثر مساواة.

١. المقدمة والسياق

أ. تكليفات النزاهة والمساواة العالمية

المسلم به عمومًا أن الفساد هو أحد العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستدامة في جميع أنحاء العالم، حيث ينتج عنه الفقر وعدم المساواة. ويقف الفساد عائقًا أمام النمو، حيث يعيق تنمية القطاع الخاص ويتسبب في سوء تخصيص الموارد عن طريق تقليل الخدمات العامة المتاحة من حيث الكم والنوع، كما يقوض عملية اتخاذ القرارات، ويحول دون فتح المجال وإتاحته لجميع المنافسين.

يعيق الفساد النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر عن طريق الحد من الوصول إلى الخدمات. ويمكن للفساد أن يتواجد في كل مرحلة من مراحل سلسلة تقديم الخدمات – بدءًا من تصميم السياسات، مرورًا بمخصصات الميزانية، ووصولًا إلى المشتريات – مما يقوض من الخدمات العامة المقدمة كمًا ونوعًا. وتؤثر البيئة المُمَكِّنة للفساد وآثاره بشكل غير متناسب على فقراء العالم، ومعظمهم من النساء. ويتعلق أحد الأمثلة[٢] على تأثير الفساد في قطاع الرعاية الصحية بالنساء اللائي لا يستطعن الحصول على الرعاية الصحية للأم عند عدم تمكنهن من دفع الرشاوي المطلوبة، مما يؤدي إلى حدوث عدد من المضاعفات والوفيات بعد الولادة. وهنا، يلزم التأكيد على أن هذا الموضوع – بتعدد مستوياته – يؤثر على كل مجتمع ودولة في العالم، مع اختلاف التأثير بالطبع.

تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد –والتي تلتزم بها غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجميع الدول الأعضاء في منظمة تنمية المرأة–إلى اتباع نهج شامل لمنع الفساد ومكافحته. وقد اعتُمِدَت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الوثيقة الدولية الوحيدة الملزمة قانونًا لمكافحة الفساد، وصدق عليها أو انضم إليها – حتى الآن – ١٨٨ دولة من الدول الأعضاء، وأُحرز تقدم كبير نحو تنفيذها. وتُعَد آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية عملية فريدة لاستعراض النظراء تساعد الدول الأطراف على التنفيذ الفعال للاتفاقية بطريقة تتسم بالشفافية والفعالية والشمول والحيادية، مما يسهم في تسهيل عملية تحديد احتياجات المساعدة التقنية بطريقة دقيقة وشفافة.

يستند العمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماج قضايا المرأة في المجتمع الدولي على مجموعة من الصكوك القانونية الدولية المرتكزة على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أُبرِمَت في شهر سبتمبر ١٩٨١ وصدق عليها ١٨٩ دولة، بما في ذلك غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[٣] وجميع الدول الأعضاء في منظمة تنمية

٢. للمزيد: https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

٣. باستثناء سورينام وسوريا (الأخيرة من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لكن عُلقت عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي منذ ١٥ أغسطس ٢٠١٢)

المرأة. وتحدد هذه الاتفاقية مجموعة من المعايير التي تحظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مناحي الحياة. ويستند تخصيص الموارد الوطنية وتطوير السياسات الهادفة إلى دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى التزام الدول باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قدمت الخطة الشاملة والطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤] – التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ – الإطار السياسي والمفاهيمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جهة، واستهداف القضاء على جميع أشكال الفساد من جهة أخرى. وتعد المساواة بين المرأة والرجل على جميع المستويات هي حجر الزاوية في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من احتواء الأجندة على هدف قائم بذاته يتمثل في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين المرأة، وذلك بموجب الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة[٥] والذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، إلَّا إن موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتداخل أيضًا وينتشر عبر الأجندة بأكملها، بما في ذلك الهدف ١٦.٥ المتعلق بالفساد.[٦]

ولأغراض تعزيز كفاءة وفعالية استراتيجيات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة، فإنه من الضروري إدراج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في أي تحليل أولي. وللقيام بذلك، فمن الضروري تحسين الإدراك العام للعلاقة المعقدة بين الفساد والمرأة. وتميل جهود مكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين إلى تعزيز بعضها البعض بشكل متبادل، ويمكن لأوجه التآزر بينهما أن تعزز سياسات اتخاذ القرار والأطر القانونية[٧] ذات الصلة، مما يعزز بدوره تمكين المرأة ويزيد من مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وحتى الآن، نادرًا ما يتم تصور تمكين المرأة فيما يتعلق بالفساد وتأثيره على النمو المستدام، وهو التصور الذي لم يتم أبدًا بطريقة منهجية. وقد وجد المنشور[٨] الصادر عن مكتب الأمم المتحدة

٤. الجمعية العامة للأمم المتحدة – ٢١ – A/RES/٧٠/١ أكتوبر ٢٠١٥.

٥. الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٦. ينص الهدف رقم ١٦.٥ على أن الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما هو أحد الأهداف الرامية إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

٧. راجع المنتدى السياسي رفيع المستوى المنعقد في عام ٢٠١٧ بشأن الاستعراض المواضيعي للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

٨. للمزيد: https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "حان الوقت لمعالجة أبعاد الفساد المراعية للفوارق بين الجنسين" أن العديد من أبعاد الفساد المراعية للفوارق بين الجنسين غير مفهومة بصورة جيدة، إلى جانب عدم تناولها بشكل كاف في جميع أنحاء العالم. كما شدد المنشور أيضًا على مدى تعقيد المسألة، وكيف أن جهود مكافحة الفساد ستكون محدودة النطاق والفعالية دون منظور يراعي الفوارق بين الجنسين.

ب. التزامات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجهودها نحو تحقيق النزاهة والمساواة بين الجنسين

١. الالتزام بمكافحة الفساد

تجمع منظمة التعاون الإسلامي – وهي منتدى للتعاون بين دولها الأعضاء في مختلف مجالات المعرفة– اقتصادات دولها الأعضاء السبعة والخمسين معًا. وقد دفعت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي – مكافحة الفساد إلى صدارة أجندتها السياسية، مع استمرار عزمها على معالجة التأثير المدمر للفساد. وقد أشار منشور صدر حديثًا عن منظمة التعاون الإسلامي إلى أن البلدان الأعضاء بشكل عام لا تبلي بلاءً حسنًا في تصنيفات الحوكمة العالمية.[٩]

وقد شددت منظمة التعاون الإسلامي[١٠] – قبل جائحة فيروس كورونا – على أهمية أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتكييف قدرتها على توفير الاستقرار وضمان سبل المعيشة وإعادة الإدماج الاقتصادي والدعم الاجتماعي لسكانها من جميع الفئات. وفي ظل الوضع الجديد الحالي، دعت منظمة التعاون الإسلامي إلى التفكير في كيفية الاستفادة من إعادة توجيه سلاسل التوريد وربط سياسات التجارة والاستثمار بالنزاهة. وفي هذا السياق، تأتي الفرصة للنظر أيضًا في الأثر المتباين والاجتماعي للفساد، على النحو الذي سيجري توضيحه في القسم التالي.

٢. خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة

إن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هو حق من حقوق الإنسان الراسخة والموجودة في العديد من المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية التي انضمت إليها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم بالفعل دمج قضايا المرأة في

٩. حالة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة ٢٠١٧، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ٢٠١٧ – (SESRIC)

١٠. المرجع السابق

الأجندة السياسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع برنامج العمل العشري[11] (٢٠٠٥). يتضمن برنامج العمل ٢٠٢٥[12] أحكامًا مهمة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة، بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تم اعتماد "خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة"[13] لأول مرة في عام ٢٠٠٨ للحد من عدم المساواة وتحسين وضع المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويسعى تحديث عام ٢٠١٦[14] إلى الحد من عدم المساواة وتحسين وضع المرأة في الدول الأعضاء بالمنظمة، إلى جانب تعزيز دور المرأة في حل النزاعات والحفاظ على السلام الأمن.

تأسست حقوق المرأة المنصوص عليها بموجب خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة على قيم الدين الإسلامي وتعاليمه، كما تثمن التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها "تتماشى مع "القيم الإسلامية التي تحض على العدالة والمساواة". وتؤيد خطة العمل تنمية المرأة على أساس من العدالة الاجتماعية، والمراعاة المميزة للمرأة، وتعليم الإناث، والصحة، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية. كما تدعو الخطة إلى احترام المرأة وتنميتها قدراتها وتمكينها واعتبارها مشاركة نشطة بشكل كامل في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. وتدعو وثيقة الخطة إلى الحد من عدم المساواة وتحسين وضع المرأة،[15] بما في ذلك عن طريق:

- ضمان التمثيل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة على جميع مستويات صنع القرار.
- توفير فرص متكافئة لجميع النساء والفتيات للحصول على تعليم جيد في جميع مستويات التدريب المهني والتدريب على اكتساب المهارات، فضلاً عن برامج محو الأمية.
- تعزيز وصول النساء والفتيات إلى الرعاية والخدمات الصحية الجيدة، والمياه النظيفة والصرف الصحي، فضلاً عن التغذية الكافية والصحية.
- تعزيز وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية المتكافئة في القطاعين العام والخاص.
- تحسين وضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمرأة وسلامتها ورفاهها.

١١. لمراجعة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي: https://ww1.oic-oci.org/ex-summit/english/10-years-plan.htm

١٢. لمراجعة برنامج العمل لعام ٢٠٢٥ بمنظمة المؤتمر الاسلامي: https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=16&refID=5

١٣. لمراجعة خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة لعام ٢٠٠٨:
https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=3025&refID=1112

١٤. لمراجعة خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة لعام ٢٠١٦:
https://oic-iphrc.org/en/data/docs/legal_instruments/OIC_HRRIT/38864.pdf

١٥. مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (٢٠١٩)، معايير منظمات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٣. منظمة تنمية المرأة[١٦]

اعتمد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي النظام الأساسي[١٧] لمنظمة تنمية المرأة في عام ٢٠١٠. وقد اعتمدت الدورة العادية الأولى للمجلس الوزاري لمنظمة تنمية المرأة –المنعقدة في أكتوبر ٢٠٢٠ – قواعد الإجراءات المنظمة وأساليب عملها وهيكلها التنظيمي التأسيسي، وغيرها من الوثائق الأخرى اللازمة لبدء عمل المنظمة، كما تم تعيين نائب المدير التنفيذي للمنظمة. كما عقدت الدورة غير العادية الأولى للمجلس الوزاري في الفترة من ١١ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢١، حيث اعتمدت اللوائح المالية والإدارية الداخلية لمنظمة تنمية المرأة. كما استضافت مصر مؤخرًا الدورة غير العادية الثانية للمجلس الوزاري، والتي عُقِدَت في الفترة من ٥ إلى ٧ يوليو ٢٠٢١، حيث تم اعتماد الميزانية المجمعة للمنظمة.

ستعمل منظمة تنمية المرأة المنشأة حديثًا باعتبارها مركزًا لهيكلية المساواة بين الجنسين في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تتمتع المنظمة بتكليف رباعي يشمل الدعم المعياري وعمل السياسات، والدعوة والتأييد والتوعية، والتنسيق، والأنشطة التشغيلية. وتعد هذه المكونات الأربعة مكملة لبعضها البعض وتسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل مشترك، وتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات داخل الدول الأعضاء في منظمة تنمية المرأة، إلى جانب المشاركة في الأنشطة والمناظرات عبر الإقليمية والعالمية حول حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الدول الأعضاء في منظمة تنمية المرأة. ويُعَد مبدأ "المرأة ومكافحة الفساد" أحد الركائز الأربع التي تقوم عليها الدورة البرامجية الأولى لمنظمة تنمية المرأة، وهو مجال ذو أولوية بما يتماشى مع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، إلى جانب تماشيه مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤. التحديات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا

ظهرت جائحة فيروس كورونا – كنقطة تحول غير متوقعة – في بداية عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن ينكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي بسببها في جميع أنحاء العالم. ولطالما شجع نظام التجارة العالمي الشركات على إنشاء شبكات إنتاج عالمية ووضع مراحل مختلفة من التصنيع في بلدان مختلفة، لكن الجمع بين صدمات السياسات التجارية وتدابير الاحتواء كان له آثار اقتصادية

١٦. حتى سبتمبر ٢٠٢١، كانت الدول الأعضاء في منظمة تنمية المرأة هي: بوركينا فاسو، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجابون، جامبيا، غينيا (كوناكري)، الكويت، جزر المالديف، موريتانيا، النيجر، باكستان، فلسطين، المملكة العربية السعودية.

١٧. للمزيد: https://oic-iphrc.org/en/data/docs/legal_instruments/OIC_HRRIT/385106.pdf

واجتماعية غير متوقعة على الأفراد والشركات عبر مختلف القطاعات، مما يولد شكوكًا كبيرة بشأن مستقبل سلاسل القيمة العالمية.

من المتوقع أن يزيد عجز الموازنة بكثير في ٢٠٢١-٢٠٢٠ عما كان عليه في ٢٠١٩، مع زيادة الدين العام، إذ خصصت الحكومات موارد إضافية – استجابة لأزمة فيروس كورونا – لقطاع الرعاية الصحية وبعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك الأسر الأكثر ضعفًا.

وقد أثر انخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة والانخفاض الحاد في التحويلات على مستويات النمو والتوزيع. كما تأثر السكان بالتفاوت الحاد بين العمالة الرسمية المؤمن عليها من قبل الحكومة والجزء الأكبر من السكان الذين يعملون في الاقتصاد غير المستقر وغير الرسمي، حيث لم تستفد العمالة غير الرسمية من خطط الدعم التي وضعتها الدول المختلفة خلال هذه الأزمة. أمَّا عن العمالة الرسمية في القطاع الخاص، فقد تم تحديدها وخفضها.

وقد أدت الجائحة إلى زيادة مخاطر اختلاس الأموال، بما في ذلك ما يتعلق بأموال الإغاثة والدعم التي قد تتعرض للسرقة بسبب نقص المعلومات حول المستفيدين المناسبين، وعدم الكفاءة، والأخطاء الإدارية غير الطوعية أو المتعمدة، والفساد. وعلى وجه السرعة، كان على مختلف الدول تسهيل شراء السلع الصحية الحيوية لتوفير الاحتياجات سريعة التطور والبنى التحتية الحيوية، مثل الإمدادات الأساسية ومرافق الرعاية الصحية. وتشتد المخاطر بسبب الهياكل الاقتصادية الاحتكارية للبلدان، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحويل أموال الإغاثة والدعم عن وجهتها، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، مما يزيد من صعوبة وضع الضوابط الملائمة، إلى جانب انتشار الثقافة التي تزعم تفشي الفساد على أوسع نطاق.[١٨]

١٨. استجابات سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لفيروس كورونا (كوفيد – ١٩): الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمحدثة في ٦، نوفمبر ٢٠٢٠.

٢. كيف يؤثر الفساد على المرأة - لمحة سريعة

باعتبارهن مقدمات للرعاية، يتم استهداف النساء بشكل غير متناسب من جانب المسؤولين الفاسدين – والذين يكونون عادةً من الرجال– عبر مختلف المناطق فيما يتعلق بخدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء. وبما أن دخل المرأة أقل بشكل عام من دخل الرجل، فإن لديها أموالاً أقل للإنفاق على الرشاوي. ويرجع ذلك بشكل ملحوظ إلى حقيقة أن العمالة غير الرسمية أكثر شيوعًا بين النساء مقارنة بالرجال. وتشكل النساء نسبة غير متكافئة من العاملين في القطاع غير الرسمي، وتتفاوت النسبة في أجزاء مختلفة من العالم، حيث تشكل المرأة – في الوظائف غير الزراعية – أكثر من ٨٠ في المائة من العمالة غير الرسمية في بعض المناطق، بينما تشكل قرابة ٥٤ في المائة في مناطق أخرى.[١٩]

ولتحقيق فهم أفضل للعلاقة المتبادلة بين النساء ومكافحة الفساد، يقدم القسم التالي بعض الإيضاحات الأولية للجانب المراعي للفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالفساد في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية. وسيتم استكمال هذه الإيضاحات – التي هي بالتأكيد غير شاملة – ببعض الاقتراحات الأولية حول كيفية تعزيز الاستراتيجيات القطاعية في الدول الأعضاء بمنظمة تنمية المرأة لمكافحة جوانب الفساد القائمة على الفوارق بين الجنسين.

أ. تعرض المرأة للفساد في القطاع الصحي

تعد الصحة عاملًا حاسمًا يؤثر بشكل مباشر على رفاهة الأفراد والأسر والمجتمعات ككل، فالأشخاص الأصحاء أكثر إنتاجية ويعيشون لمدد أطول ويساهمون بنسبة أعلى في التقدم الاقتصادي والتنمية. وتقع الصحة في نقطة التقاطع بين مختلف مجالات الأبحاث. ويتناول الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" مع هذا القطاع تحديدًا،[٢٠] بالإضافة إلى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي يتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف السادس عشر المتعلق بمكافحة الفساد والرشوة.

وفقًا لدراسة[٢١] أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول عواقب الفساد في جميع

١٩. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، تقدم وضع المرأة في العالم ٢٠١٦–٢٠١٥، ص. ٧١

٢٠. للمزيد عن الهدف الثالث للتنمية المستدامة : https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3

٢١. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يونيو ٢٠١٨) المغرب، تعزيز النزاهة في قطاعات الطاقة والنقل والصحة.

القطاعات، يُنظر إلى قطاع الصحة على أنه معرض بشكل خاص لخطر الفساد بسبب العوامل التالية:

- عدم تناسق المعلومات بين الموردين ومقدمي الخدمة والمرضى.
- عدم المرونة النسبية للطلب على الرعاية والمنتجات الصحية.
- تعقيد النظم الصحية، بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص.

تميل حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة إلى الكشف عن نقاط الضعف الراسخة في نظم الحوكمة، وكذا أنظمة الصحة العامة، مع عدم استعداد العديد من البلدان بشكل كاف لتعبئة الاستجابات الفعالة للأزمات. كما أبرزت حالات الطوارئ الإقليمية مثل تسونامي في آسيا وتفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا – إلى جانب جائحة فيروس كورونا العالمية – كيف تقوض فرص الفساد عمليات التعافي. وكما هو الحال مع الأمراض المعدية الأخرى، تُعرِّض جائحة فيروس كورونا العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية لمخاطر كبيرة، مما يخلق ظروفًا مواتية للفساد، حيث قد يصبح العاملون الصحيون اليائسون الذين يركزون على بقائهم على قيد الحياة –ومن ثم استمرار قدرتهم على العمل– أكثر عرضة لمختلف أشكال الفساد، مثل دفع الرشاوي للحصول على معدات الحماية الحيوية كما رأينا في حالات الطوارئ الصحية العامة السابقة.[٢٢]

وعادة ما يُنظر إلى إمكانية أن تسهم زيادة الضوابط الموضوعة لمكافحة الفساد في تحسين الأداء الصحي، لا سيما في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد والبيروقراطية غير الفعالة. ومن ثم، تحتاج الأنظمة الرقابية إلى البناء على آليات مساءلة تتسم بالشفافية والفعالية، بما يسهم في تحسين اختيار الموارد الصحية وتحقيق نتائج صحية أفضل. ومع ذلك، ينبغي وضع مثل هذه الضوابط في مكانها الصحيح مع مراعاة خصوصيات الوضع التنظيمي بالقطاع المحلي، والتوزيع السكاني، واحتياجات أصحاب المصلحة، ومخاطر الفساد المحددة المرتبطة بها. وفي غياب بيانات التوظيف المصنفة حسب النوع الاجتماعي، يصعب تقييم تعرض المرأة للفساد في قطاع الصحة أو مشاركتها فيه.

وفي ظل جائحة فيروس كورونا، زاد الضغط على النظام الصحي بشكل غير مسبوق، وزادت معه فرص الفساد[٢٣] . ووفقًا لموجز السياسات[٢٤] الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تأثير

٢٢. للمزيد: https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

٢٣. لمزيد من المعلومات، انظر "الفساد وجائحة فيروس كورونا: تحديات الاستجابة للأزمة والتعافي منها" مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢١ (https://www.unodc.org/unodc/en/covid-19-policy-documents.html).

٢٤. للمزيد: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women/

أزمة فيروس كورونا على المرأة، فإن إعادة تخصيص موارد وأولويات نظام الرعاية الصحية للاستجابة لأزمة فيروس كورونا لها تأثير سلبي محتمل على القضايا الصحية المتعلقة بالمرأة، وهي القضايا التي من المحتمل أن تفتقد التمويل نظرًا لانخفاض مرتبتها على جدول الأولويات. وفي الأزمات الصحية السابقة، كان تأثير الفساد على المرأة في قطاع الرعاية الصحية ضارًا. فنظرًا لتوجيه الموارد نحو مواجهة الأزمة، كان هناك نقص في الخدمات "العادية"، مما أدى إلى عدم تمكن الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع الرشاوي من الحصول على الرعاية الصحية، وهو ما أدى بدوره في بعض الحالات إلى حدوث مشاكل صحية للأمهات بشكل خاص، مثل مضاعفات ما بعد الولادة وحتى الوفاة .[٢٥]

هناك العديد من الأمور المجهولة حول أثر الفساد على مختلف شرائح السكان. ومع ذلك، فوفقًا لتحليل أكثر تعمقًا وتحديداً، أفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن النساء اللواتي يحتجن إلى خدمات تنظيم الأسرة قد واجهن صعوبة كبيرة في الوصول إليها منذ بداية الجائحة.

في سياق الأزمة الحالية، يمكن أن يؤدي الفساد في خدمات الرعاية الصحية إلى تقييد الوصول إلى الخدمات أو الحد من جودتها، وهو ما ينطبق بشكل أكبر على النساء اللواتي تملن إلى أن تكون أكثر استفادةً من الخدمات الصحية[٢٦] من الرجال، نظرًا لاحتياجاتها الصحية الإنجابية ودورها في الأسرة . وفي حين أدى الفساد في قطاع الصحة إلى تفاقم محنة ارتفاع نسب الوفيات لدى النساء والأطفال بشكل ملحوظ، فقد رأينا كيف أن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد يدعمان النجاحات في معالجة ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال .[٢٧]

٢٥. للمزيد: https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

٢٦. لمزيد من المعلومات، انظر "الفساد وجائحة فيروس كورونا: تحديات الاستجابة للأزمة والتعافي منها" مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٢١ (https://www.unodc.org/unodc/en/covid-19-policy-documents.html).

٢٧. للمزيد: https://www.who.int/pmnch/about/governance/partnersforum/success_factors/en/index1.htm؛
https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/IP/Anticorruption%20Methods%20and%20Tools%20in%20Health%20Lo%20Res%20final.pdf

ب. كيف يؤثر الفساد على النساء والفتيات في قطاع التعليم

يُعتبر التعليم عاملاً رئيسياً في التنمية، وهو الأساس الذي يُبنى عليه الكثير من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وهو أيضًا المفتاح لزيادة الكفاءة الاقتصادية والاتساق الاجتماعي، ويسهم في انتشال الفقراء من الفقر. عادة ما يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي للسكان بزيادة النمو والإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى رفاهة السكان. ويُعَد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة هو هدف التعليم، ويهدف إلى ضمان جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.[٢٨] وينصب تركيز الهدف الرابع على الفتيات والفتيان على حد سواء ويكمله الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المعني بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". وقد حدد الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة ما هي أهداف الحوكمة والحكم الخاضع للمساءلة من حيث مكافحة الفساد وتحقيق العدالة.

يمكن أن تتباين أنواع الفساد في التعليم الابتدائي والثانوي بصورة كبيرة، وتتراوح من الغش الأكاديمي إلى الرشوة والمحسوبية في تعيينات التدريس إلى التلاعب بالعطاءات في شراء الكتب واللوازم الدراسية (راجع القسم الخاص بعمليات الموازنة أدناه). وأفادت منظمة الشفافية الدولية أن ٤١٪ من الأشخاص على مستوى العالم يعتقدون أن قطاع التعليم في بلادهم يتسم بالفساد أو بالفساد الشديد .[٢٩]ولم يكن هناك أي تمييز فيما يتعلق بتمايز التأثير على الفتيات والفتيان أو على النساء والرجال. ورغم ذلك، فهناك إجماع عام على أن الفساد له عواقب طويلة المدى على نتائج تعليم المرأة، وأنه يؤثر على صحتها النفسية والجسدية وكذلك المساواة بين الجنسين، مما يؤثر في النهاية على التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.[٣٠]

تشمل نقاط ضعف النساء والفتيات أمام الفساد ثلاثة أدوار في التعليم: الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور.[٣١] فغالبًا ما تهتم الأمهات بالشؤون المتعلقة بمدارس أطفالهن، مما يجعلهن أكثر عرضه لابتزاز الرشاوي لإلحاق أطفالهن بالمدرسة وما إلى ذلك.

فيما يتعلق بالطلاب الذين يواجهون مطالب الرشوة، عادةً ما تنفق الأسر التي تعاني من ندرة

٢٨. للمزيد عن هدف التنمية المستدامة الرابع: https://sdgs.un.org/goals/goal4

٢٩. للمزيد: http://www.transparency.org/gcb2013/in_detail

٣٠. (٢٠٠٩) (U4) النوع الاجتماعي والفساد والتعليم https://www.u4.no/publications/gender-corruption-and-education.pdf

٣١. فريديريك بوم، إريكا سيبرا، "التأثير الجنساني للفساد"، معهد سي إتش آر مايكلسون (موجز U4 لعام ٢٠١٥: ٩).

الموارد الأموال المتاحة على الفرص الدراسية لأبنائها الذكور. ولسوء الحظ، يعني هذا في كثير من الأحيان إجبار الفتيات على الانقطاع عن الدراسة بسبب نقص الموارد. وعند هيمنة النساء على مهنة التدريس في مراحل التعليم الابتدائي، قد تكون النساء عرضة للخطر أثناء عمليات الاختيار. وقد تم الإبلاغ –أثناء جائحة كورونا –عن حالات دفعت فيها النساء الرشاوي لتجنب الاستغناء عنهن.[٣٢]

ج. أثر الفساد في تقديم الخدمات الأساسية

تتأثر النساء والفتيات بشكل مباشر بنقص الوصول إلى المرافق العامة، مثل الطاقة أو المياه الصالحة للشرب، حيث يتم تكليفهن في كثير من الأحيان بالحصول على هذه السلع للأسرة أو المنزل. وإلى جانب إضاعة الوقت الثمين اللازم للأغراض الإنتاجية، فقد يواجهن الحاجة إلى دفع الرشاوي، كما هو موثق في دراسات مختلفة. وفي ظروف معينة، يتعين عليهن الرجوع إلى شبكات المياه والطاقة غير الرسمية التي قد تعرضهن لنفس قيود الفساد.

كما تم الإبلاغ عن أن قوائم توزيع المياه أو الطاقة عادة ما تحتوي فقط على أسماء أرباب الأسر من الذكور، وتستثني العائلات التي تعولها نساء. ويجعل هذا النوع من التمييز النساء المعيلات لأسرهن أهدافًا أسهل لأشكال مختلفة من الفساد.

غير أنه في تحليل قطري حديث أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،[٣٣] بدا أن الرجال المتزوجين هم الأكثر استهدافًا بالرشاوي من النساء المتزوجات من جانب موظفي المرافق العامة. ويمكن أن يشير ذلك إلى أن بعض المعاملات الإدارية التي يقوم بها الرجال المتزوجون تتم نيابة عن الأسرة، مما يبرز منظورًا وطنيًا يتعارض مع ما يُلاحَظ في أجزاء أخرى كثيرة من العالم حيث تكون المرأة مسؤولة عن مثل هذه المهام المنزلية. ويُعَد هذا مثالًا مهمًا لإظهار اختلاف تأثير الفساد على الرجال والنساء واختلاف هذا التأثير من بلد إلى آخر، أو حتى اختلافه من جزء من البلد إلى آخر.

٣٢. من الفكر إلى التنفيذ: المساواة الجنسانية في أعقاب جائحة فيروس كورونا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، سبتمبر ٢٠٢٠ والنساء والشباب والعمال ذوو الأجور المنخفضة هم الأكثر عرضة للمخاطر الصحية والاقتصادية من جراء أزمة فيروس كورونا، ريزوليوشن فونديشن، أبريل ٢٠٢٠.

٣٣. للمزيد: https://www.unodc.org/documents/nigeria/Gender_Corruption_Dec2020.pdf

د. ليست كل الرشاوي تنطوي على النقود

تسلط الدراسة الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي"[٣٤] الضوء على أن المستهدف من مصطلح ومفهوم الميزة غير المستحقة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو "التطبيق على أوسع نطاق ممكن، وأيضًا لتغطية الحالات التي تُمنَح فيها العناصر غير الملموسة أو المزايا غير المالية (مثل المناصب والألقاب الفخرية أو المعاملة التفضيلية أو الخدمات الجنسية)، بقدر ما تخلق أو قد تخلق إحساسًا بالالتزام من جانب المتلقي تجاه المانح".[٣٥]

كثيرًا ما يتم الإبلاغ عن رشاوي غير نقدية وبأشكال مختلفة. ونظرًا لأن النساء يشكلن جزءًا أكبر من فقراء العالم،[٣٦] فقد يتنازلن عن أجزاء أكبر نسبيًا من دخلهن، حيث يتعين عليهن دفع رشاوي مالية للوصول إلى خدمات الدولة، مما يعزز من حلقة الفقر المفرغة. ومع ذلك، قد يطلب المسؤولون الفاسدون أيضًا بديلاً للرشاوي، وليس من غير المألوف سماع عروض مثل الطعام أو الشراب عند نقص أموال الرشاوي.

كما أن هناك أدلة على أن استغلال الجسم البشري – سواء جنسيًا أو غير ذلك – كعملة في الفساد. ومن الصعب دراسة التقارير المتعلقة بطلب الخدمات الجنسية بدلاً من الرشاوي غير النقدية نظرًا لوجود القليل جدًا من البيانات المتاحة. ويحدث سوء استخدام السلطة عندما تكون التفاوتات في السلطة بين دافع الرشوة وطالبها كبيرة، وعندما لا يكون لدى دافع الرشوة أي وسيلة أخرى للدفع. وللسبب الأخير، فإن العديد من حالات الخدمات الجنسية التي تم الإبلاغ عنها عبر الأقوال المتداولة باعتبارها عملة للفساد، قد أتت من ذوي التعليم العالي، حيث زعم أحد التقارير أن الوضع كان منتشرًا لدرجة أن أطفال المدارس أطلقوا عليه اسم "الدرجات المنقولة جنسيًا".[٣٧] ومع ذلك، فإن أي تحليل كامل للديناميات المحيطة بمثل هذه الحالات وأنماطها وتكرارها، والقطاعات التي قد تكون أكثر انتشارًا بها أو من هم المتأثرون بها والمعرضون لخطرها– تظل جميعها مضللة نسبيًا ويصعب تقييمها.

٣٤. صدرت النسخة الثانية من الدراسة خلال الجلسة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في فيينا بالنمسا والمنعقدة خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ نوفمبر ٢٠١٧، وتستند إلى مخرجات ونتائج الدورة الأولى. استعراض تنفيذ ١٥٦ دولة من الدول الأطراف للاتفاقية (٢٠١٥-٢٠١٠).

٣٥. المرجع السابق، ص. ١٩.

٣٦. لمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة –الفساد والنوع الاجتماعي: يتأثر الرجال والنساء بشكل مختلف بالفساد، ولكن لا يوجد دليل يفيد بكون النساء أو الرجال أقل عرضة للفساد، ديسمبر ٢٠١٩.

٣٧. لوش ، ج. (٢٠١٨)، "الأطفال في الحرب الأهلية ينددون بالمعلمين الذين يتبادلون الدرجات بالجنس"، مركز بوليتسر، ١٦ مارس ٢٠١٨.

٣. تأملات في كيفية معالجة الفساد في القطاع العام

أ. معالجة الفساد من خلال التنوع والشمول

يعتبر نظام التوظيف والترقية الشفاف والقائم على الجدارة في القطاعين العام والخاص جزءًا من التدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد يسهم تعزيز التنوع والشمولية في أماكن العمل في التخفيف من السلوكيات الفاسدة. وقد وُجد أن "سلوك القطيع" – وهو مفهوم يشير إلى ميل الناس إلى اتباع ما يفعله الآخرون – يساهم أيضًا في الفساد في مكان العمل.[٣٨] وبما أن المناصب العليا في الإدارات العامة يشغلها الرجال في كثير من البلدان، يُشار إلى هذا السلوك الجماعي أيضًا في كثير من الأحيان باسم "شبكات الفتيان الكبار". وبحكم هيمنة أحد الجنسين على هذه المناصب، ينتهي الأمر إلى استبعاد النوع الاجتماعي الآخر منها، بغض النظر عما إذا كان ذلك مقصودًا أم لا. ومن ثم، تظل البيئة الأكثر تنوعًا وشمولية هي محور التركيز الرئيسي للمساعدة في الحماية من هذا البعد الجنساني للفساد.[٣٩]

يمكن أن تشمل الأحكام والآليات التي تضمن تمتع النساء والرجال ذوي المؤهلات المتساوية بفرص متساوية للحصول على وظيفة في اتسام التوصيف الوظيفي بالشفافية، فضلًا عن إجراءات اختيار وتعيين على أساس الجدارة، مدعومة بآلية مراجعة وإبلاغ منتظمة. أمَّا بالنسبة للمناصب العليا، فقد يعني ذلك أن الترشيحات لن تكون ممكنة إلا إذا قدمت المرأة طلبًا هي الأخرى. ولذا، فقد يكون من الضروري إخطار النساء بحقيقة أنه قد تم إزالة العوائق التي تحول دون التوظيف، ومن ثم تشجيعهن على التقدم للوظائف المعلن عنها.

تسعى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز المساواة في السياسة والحياة العامة من خلال تدابير مختلفة، مثل حصص المقاعد المحجوزة، وحصص المرشحين القانونية، والحصص المقررة طوعًا للأحزاب السياسية.[٤٠] ورغم ذلك، يجب معالجة مسألة "الواسطة" والفساد بشكل مناسب في إطار الهياكل التي يهيمن عليها الذكور لتجنب استمرار هذه التصرفات في التأثير على فئات كبيرة من المجتمع والمؤسسات السياسية في البلاد. ذلك، حيث إن بعض النساء اللاتي يترشحن لمنصب ما قد يصبحن عرضة للتلاعب، ولا سيما من يتمتعن بخبرة محدودة منهن.

نادرًا ما تشغل النساء مناصب إدارية عليا في القطاع الخاص، كما أن تمثيلهن ضعيف في مجالس

---

٣٨. دي جراسي، إس دابليو وآخرون (٢٠١٢)، "اتخاذ القرار الأخلاقي: تنوع المجموعة يحمل المفتاح، "مجلة القيادة والمساءلة والأخلاق، المجلد ٩ (٦)، http://www.na-businesspress.com/JLAE/DeGrassiSW_Web9_6_.pdf

٣٩. دوغلاس كيلي، التنوع قد يقلل من ثقافة الفساد، يونيو ٢٠١٧

٤٠. إلَّا إن الحصص قد لا تُعَد دائمًا هي الإجابة المناسبة. ففي بعض البلدان، استُخدِمَ نظام الحصص للإبقاء على عدد النساء دون الحد الأدنى. وفي بلدان أخرى –ولا سيما في السياق السياسي – سمح نظام الحصة للأحزاب السياسية بتعيين الأزواج وأفراد العائلة المعروفين بعدم شقهم لصفوف الحزب أو طرحهم لأي تساؤلات حول الوضع الراهن.

إدارة الشركات، وهذا على الرغم من أن الأبحاث تشير إلى أن الشركات التي تضم نساء في مجالس إدارتها وفي مناصب صنع القرار العليا تؤدي أداءً أفضل من الناحية المالية.

ا. تمكين المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار

إن النظر إلى التأثير المتباين للفساد يستدعي أيضًا النظر بعين فاحصة إلى مسألة إشراك المرأة في سوق العمل وعمليات صنع القرار، حيث إن زيادة التنوع والشمول قد يؤدي إلى تقويض الفساد. ويُعَد تعميم مراعاة المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين[٤١] هو الإجراء الأكثر شيوعًا، وهو مقبول ومعتمَد عالميًا لضمان أن يصبح المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين جزءًا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد ومراقبة أي سياسة أو برنامج أو مؤسسة. ويتم هذا من خلال توقع التباين المحتمل في تأثير إجراءات السياسات على النساء والرجال في مرحلة التصميم، وهو ما يهدف إلى تضمين إجراءات السياسات التي تعمل على تعظيم الفرص للجميع من خلال الحد من التفاوتات بين الجنسين.

قد يتعين إيلاء اهتمام خاص لعمليات صنع القرار لتقدير ما إذا كانت اهتمامات المرأة تؤخذ في الاعتبار بشكل مناسب. ولا يعد رفع مستوى المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة مجرد هدف مهم، بل أنه يعزز أيضًا التنوع ويدعم ثقافات العمل الشاملة. ويمكن تقييم غياب النساء عن المناصب الرقابية الرئيسية وفي الشبكات والقطاعات باعتباره مؤشرًا على نقص التنوع، إلى جانب كونه مؤشرًا على مخاطر أكبر للفساد حيث يتم توظيف من هم متشابهين في الفكر ليعملوا معًا.

علاوة على ذلك، ففيما يتعلق بقرارات الاستثمار مثل المشتريات العامة أو إعداد الموازنة العامة، سيكون التنوع في إدارة العمليات ووضع مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي ضروريًا لتلبية احتياجات الجميع.

يجب التأكيد على أنه من غير الواقعي الاعتماد على المرأة لتكون هي الحل النهائي حين يكون الفساد منهجيًا أو حين لا يصل سوى عدد قليل جدًا من النساء إلى مناصب النفوذ. ومع ذلك، تفيد النتائج الملموسة بأن السياسات التي تزيد من الأدوار التي تؤديها المرأة في مختلف المنظمات وفي صنع القرار العام تعالج في نفس الوقت المحددات الأخرى للحكم الرشيد (مثل الشفافية أو المساءلة السياسية أو فصل السلطات أو سيادة القانون)، وبالتالي قد تقلل من الفساد.

٤١. يتعلق تعميم مراعاة المنظور الجنساني بعملية تقييم الآثار المترتبة على كل من النساء والرجال في أي عمل مخطط.

٢. زيادة المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة

تتعرض المرأة للفساد على مستويات وطبقات عدة. ففي العمل الرسمي، قد تكون المرأة في وضع غير مؤات في عملية الفحص الأولي – وإن لم يكن ذلك بصفة رسمية – عندما يكون لشبكات العلاقات دور أثناء عملية التوظيف الفعلية. ونظرًا لأن النساء أقل انخراطًا في شبكات العلاقات، فإن فرصهن في التوظيف الفعلي تعد أقل بكثير. فعندما يتم شغل المناصب – بما في ذلك في الإدارات العامة – من خلال "الواسطة"، يعتمد التعيين أو الاختيار أو الترقية على الاتصالات والعلاقات الشخصية للعثور على وظيفة أو الحصول على الخدمات أو لتسوية الأمور التي لا يمكن للمرء القيام بها بمفرده، مما يسمح بالالتفاف على البيروقراطية وتجاوز النظام، وهو ما يُعَد إحدى وسائل الفساد.

على الرغم من ذلك، وكما لوحظ في العديد من التقارير، تشكل النساء نسبة غير متناسبة من العاملين في القطاع غير الرسمي بشكل عام، وبشكل أعم في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الشرائح الأدنى من الدخل المتوسط.[٤٢] وتشير التقارير إلى أن جهود النساء لإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن وتنميتها، وبالتالي خلق فرص العمل وتعزيز الإنتاجية، تعوقها الإجراءات المرهقة (في بعض الأحيان يتعين عليهن اتخاذ خطوات أكثر من الرجال) مما قد يعرضهن لعمليات مطولة وطلبات لدفع رشاوي إضافية مقابل إصدار التراخيص والتصاريح. كما تم الإبلاغ عن أن الفساد في قطاع تنظيم الأعمال يؤثر بشكل غير متناسب على رائدات الأعمال من خلال إعاقة وصولهن إلى الائتمان. وفي كثير من الأحيان، لا تملك النساء اللواتي يسعين للحصول على المعلومات من قبل الإدارات العامة وسائل التنقل للحصول على المعلومات، وقد لا يعرفن من أين (من أي مؤسسة) يفترض أن يحصلن على المعلومات. وقد يعرضهن هذا للفساد أو التحرش، مما قد يزيد من أسباب بقاء المرأة في القطاع غير الرسمي، وهو ما ينطوي بعد ذلك على مخاطر أكبر تتمثل في تهديد المسؤولين بإغلاق الأعمال، وهو التهديد الذي عادةً ما يكون مصحوبًا بطلب الرشوة.

تعمل مختلف الدول في جميع أنحاء العالم على جعل أطرها القانونية أكثر حيادية ومساواة بين الجنسين، وذلك على المستوى الدستوري، والذي يؤثر من حيث المبدأ على القوانين الأخرى. ويمكن أن يؤدي وضع التشريعات الملائمة والترتيبات المؤسسية – بما في ذلك ما يتعلق بالفساد – إلى تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي. كما إن ضمان وجود النساء في الإدارات والهيئات

٤٢. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة العمل الدولية (٢٠١٩) معالجة مواطن الضعف في الاقتصاد غير الرسمي، https://www.oecd.org/fr/publications/tackling-vulnerability-in-the-informal-economy-939b7bcd-en.htm

الرقابية التي يهيمن عليها الذكور (أنظر أيضًا القسم الخاص بالنظام القضائي أدناه) وكذلك الهيئات الأخرى ذات الصلة (مثل الهيئات العامة أو الخاصة أو الغرف التجارية أو اللجان أو المحكمة العليا) يمكن أن يكون أيضًا وسيلة لتسهيل وصول المرأة إلى الخدمات دون خوف من الفساد.

ب. إعادة النظر في عمليات الإنفاق العام: مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنة والمشتريات العامة

ا. كيف تبدو الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي؟

تتعلق عملية إعداد الموازنة بتخصيص الموارد العامة لتحقيق أهداف سياسات الحكومة. وفي الواقع، قد تؤدي الميزانيات التي تبدو في ظاهرها محايدة إلى زيادة عدم المساواة بين الجنسين، فالضرائب القائمة والإنفاق العام لهما نتائج مختلفة على الرجال والنساء – مما يزيد التفاوتات بين الجنسين.

وللفساد تأثير سلبي كبير على مستويات الإيرادات الضريبية المحصلة في بلد ما. كما يؤثر انخفاض الإيرادات الضريبية بدوره على تقديم الخدمات العامة، والتي قد تختلف نتائجها على النساء كما رأينا. ولضمان وضع موازنة سليمة، يجب إيلاء اهتمام خاص للشفافية والنزاهة في تحصيل الضرائب والنفقات، حيث إن المجتمع بأكمله هو من يعاني من الخسائر الناتجة عن استفادة البعض من المزايا غير المستحقة.

في العديد من البلدان، تميل عملية إعداد الموازنة والإنفاق اللاحق إلى خلق وضع غير مواتٍ للمرأة، وهو ما يرجع إلى تمثيلها المنقوص في مؤسسات الحكم والإدارة. ومن ثم، فإن تطويرً البيانات المتعلقة بإعداد الموازنة بحيث تراعي الاعتبارات المراعية للفوارق بين الجنسين – إلى جانب القدرة على تحليل الميزانيات من منظور يراعي فوارق النوع الاجتماعي – يمكن أن يسلط الضوء بشكل فوري على الفجوات في المساواة بين الجنسين والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين، بما يتماشى مع استراتيجيات المساواة بين الجنسين على اتساع نطاقها.

ففي إحدى الدول، أدخلت الحكومة تدريجياً بُعداً يراعي الفوارق بين الجنسين في ميزانيات الإدارات الوزارية. وعلاوة على ذلك، تم لاحقًا وبشكل تدريجي إضفاء اللامركزية على قدرات إعداد الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي. ونتج عن ذلك قيام العديد من الإدارات الوزارية بإنشاء برامجها الخاصة لدمج النوع الاجتماعي في عمليات إعداد الموازنة على المستوى المحلي.

إن عملية إعداد الموازنة بطريقة مراعية للنوع الاجتماعي هي أداة مهمة لتعزيز توزيع أكثر إنصافًا للموارد والمساهمة في تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، حيث تعزز مشاركة المرأة في تحليل نفقات القطاع العام بهدف تقييم آثار قرارات الإنفاق العام التي قد تؤثر على النساء بشكل غير متناسب. وتضع عملية رصد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي المرأة في موقع أقوى لمواجهة الفساد، وتعمل كمثبط للمسؤولين الحكوميين الذين يرغبون في الانخراط فيه، وذلك من خلال مواجهة الوضع الراهن واستمرار أعمالهم كالمعتاد. وتُعَد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي داعمة لجهود إصلاح الحوكمة على جانبي العرض والطلب لفرض رقابة أقوى على الأموال الحكومية. وقد ثبت أن هذا الأمر فعال للغاية عند إجرائه على مستوى المجتمع أو الحكومة المحلية، حيث تكون النساء هن الأفضل قدرة على تحديد آثار قرارات الإنفاق المحلية على رفاهتهن.

٢. توسيع نطاق التوعية والإدماج والشمول في مجال المشتريات العامة

يُقصَد بمصطلح المشتريات العامة شراء السلع والخدمات بمعرفة الحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة، بدءًا من مشاريع البنية التحتية الكبرى –مثل محطات الطاقة والطرق– إلى بناء المرافق العامة أو شراء الأدوية والمعدات المدرسية. وتمثل المشتريات العامة جزءً كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي النفقات الحكومية. والعقود العامة هي أعمال تجارية كبرى تحمل قوة مالية هائلة، وهو ما يفسر شراسة المنافسة على العقود الحكومية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

وتعد مشاركة المرأة في تعريف مشروعات المشتريات وتحديدها وتصميمها واختيارها وتنفيذها مقيدة بسبب انخفاض مستوى توظيفهن إلى حد ما في الإدارات العامة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات الرسمية المملوكة للنساء. وقد يكون من المهم إشراك النساء – بدءًا من مرحلة التصوّر الأولي فصاعدًا – لتكييف الإنفاق العام مع احتياجات الجميع، بما في ذلك احتياجات النساء والفتيات. كما قد يكون من المحبذ أيضًا وضع متطلبات لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين في العقود العامة والمنح. وتُدرج بعض السلطات المساواة بين الجنسين كشرط أساسي في عقود المشتريات العامة من أجل دفع التغيير الاجتماعي وتعزيز المساواة، ومن ثم تعزيز الإجراءات الإيجابية.

وتسعى بعض البلدان إلى إدخال اعتبارات المساواة بين الجنسين في هذا الإجراء كشرط أساسي في عقود المشتريات العامة لدفع التغيير الاجتماعي وتعزيز المساواة. فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد

الأساليب في مطالبة الموردين المتقدمين لمناقصة بإثبات امتثالهم لمتطلبات المساواة بين الجنسين في مكان العمل. ويتعلق هذا المطلب – في إحدى الدول – بضمان المساواة في الأجور للشركات التي يزيد عدد موظفيها عن ٥٠ موظفًا، في حين تفرض دولة أخرى على الشركات التي يعمل بها أكثر من مائة موظف أن تثبت – بمؤشرات محددة – امتثالها للقانون المطبق في الدولة بشأن المساواة بين الجنسين في مكان العمل.

وتستخدم بعض البلدان المشتريات العامة بطريقة إستراتيجية لدعم مشاركة الشركات المملوكة للنساء في عملية الشراء، وذلك من خلال تنفيذ تدابير جانبية تستهدف الشركات المملوكة للنساء. ويمكن أن تتراوح هذه التدابير من توجيه ٥ في المائة من مشتريات السلع والخدمات إلى رائدات الأعمال، إلى توجيه ٤٠ في المائة من فرص الشراء الحكومية للشركات المملوكة للنساء والشباب وذوي الإعاقة. هذا، بينما تطبق بعض البلدان مطلبًا أوسع للتقييم المراعي للنوع الاجتماعي بهدف تسليط الضوء على الآثار المتمايزة لمشاريع المشتريات على الرجال والنساء. فعلى سبيل المثال، يمكن تقييم المساواة بين الجنسين عن طريق مقارنة تأثيرها المتوقع أو من خلال إدماج تحليل القائم على النوع الاجتماعي في طرح مجلس الخزانة لمناقصات المشتريات.[٤٣]

ج. تعزيز نزاهة القضاء

تُعد النظم القانونية والقضائية التي تعمل بشكل جيد آليات حيوية لحصول أي شخص على حقوقه، حيث يمكنهم تشكيل المجتمع من خلال توفير المساءلة ووقف إساءة استخدام السلطة وإنشاء معايير جديدة. ولطالما كانت المحاكم موقعًا هامًا للمساءلة، حيث يمكن للنساء فيه المطالبة بحقوقهن، وحيث تُرسى السوابق القانونية التي أفادت ملايين النساء الأخريات.

وتعد المساءلة ونزاهة القضاء مكونين رئيسيين لنظام العدالة الجنائية، حيث تضمن نزاهة القضاء القوية الفصل العادل والموضوعي في القضايا والتطبيق الصحيح للقانون. وتؤكد المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الدور الحاسم للسلطة القضائية في مكافحة الفساد، وتقر بأنه من أجل أداء هذا الدور بفعالية، يجب أن يكون القضاء خاليًا من الفساد، كما يجب على أعضاء السلك القضائي التصرف بنزاهة.

٤٣. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩) التقدم سريعًا نحو المساواة بين الجنسين، التعميم والتنفيذ والقيادة نيكولا إيلرمان وسيرينا رومانو، التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ريادة الأعمال: مقترحات إصلاح السياسات استنادًا إلى التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يونيو ٢٠٢٠.

إن النساء ذوات التعليم الضعيف – أو اللواتي يكون تمكينهن الاقتصادي محدودًا – غالبًا ما يجهلن حقوقهن، فبرغم حقهن في رفع الدعاوى أمام المحكمة، إلا أن وصولهن إلى العدالة يظل عرضة لمختلف العقبات. كما أن العديد من النساء سوف يتهربن من المطالبة بحقوقهن، إمَّا بسبب الإجراءات القانونية غير المواتية للمرأة أو بسبب تكلفة التقاضي. كما أن الحاجة إلى زيارة المكاتب البعيدة يمكن أن تكون عقبة رادعة للنساء اللواتي يعشن في المناطق النائية. ويحد أيضًا من لجوء المرأة إلى الإجراءات القضائية والقانونية بعض التداعيات الاجتماعية مثل الخوف من الانتقام، والفضائح، والإقصاء الاجتماعي والوصمة، وعدم الثقة في الأفراد أو الكيانات التي تتعامل مع التقارير، والتصور بأنه لن يتم فعل أي شيء، والتخوف من الفساد.

يجب أن تكون آليات الإبلاغ والحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات مراعية للفوارق بين الجنسين وشاملة، لضمان بيئة آمنة ومأمونة للجميع – بما في ذلك النساء – للإبلاغ عن الفساد، وذلك باستخدام نهج يركز على الضحية. ويجب أن يكون هذا مصحوبًا بجهود لضمان أن يعرف الجمهور كيفية الوصول إلى مثل هذه الآليات، إلى جانب ضمان تلقي مستقبلي المطالبات والمحققين فيها التدريب المناسب.

بينما تُظهر الأبحاث في بعض البلدان أن النسبة الإجمالية بين الجنسين للقضاة المحترفين تكشف عن التكافؤ بين الجنسين، فلا يزال تمثيل المرأة منقوصًا بشكل نسبي في المحاكم العليا في العديد من البلدان.[٤٤] لذا، فمن الأهمية بمكان تعزيز فهم واستجابة جميع القضاة ومراعاتهم لشواغل المرأة. كما ينبغي توفير التدريب المنتظم لإدراك الحساسيات التربوية والعملية والثقافية التي تواجهها المرأة عند لجوئها للقضاء.[٤٥] بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون لدى النساء فهم أفضل لحقوقهن من خلال تعزيز التوعية ونشر الوعي وتدريب المجتمع ككل، ومن خلال برامج محو الأمية القانونية، وتوفير المساعدة القانونية للمرأة.

٤٤. منظمة التعاون والتنمية (٢٠١٩) التقدم سريعًا نحو المساواة بين الجنسين، التعميم والتنفيذ والقيادة، الفصل الخامس، منظمة التعاون والتنمية –المرأة في القضاء: العمل من أجل نظام قانوني يعكس المجتمع
https://www.oecd.org/gender/data/women-in-the-judiciary-working-towards-a-legal-system-reflective-of-society.htm

٤٥. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠١٠ –أ)، التوصيات العامة بشأن وصول المرأة إلى العدالة.

٤. نظرة مستقبلية - أفكار منهجية لمعالجة الفساد

أ. من أين نبدأ؟

من الضروري - بشكل عام - المشاركة في تحليل الخصائص المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في كل بلد، حيث لا توجد دولتان لديهما نفس المعايير الاجتماعية والثقافية - والتي قد تختلف حتى من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد. وعلى نفس المنوال، فإن لكل دولة سياقها الفريد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. ولهذا السبب، فعند وضع سياسات قائمة على الأدلة لمعالجة التأثير المتباين للفساد على الرجال والنساء، يجب استكمال البيانات الكمية ببيانات نوعية، ورصد السياق الذي سيتم فيه تنفيذ السياسة من أجل تحقيق الأثر المنشود.

تحتاج الأدلة على الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد على النساء والرجال إلى مزيد من البحث بطريقة أكثر منهجية، سواءً على مستوى منظمة تنمية المرأة كمجموعة، أو على مستوى كل دولة بصفة فردية. وقد يشمل ذلك فحص أفعال الفساد المختلفة وتأثيرها على تمكين المرأة، كما قد يشمل أيضًا إطلاق عملية استشارية أوسع -من خلال منظمة تنمية المرأة - تهدف إلى تحديد الروابط ودعم استجابات السياسات الملائمة للمنطقة.

مع وجود بيانات أكثر شمولاً -بما في ذلك تحديد الممارسات والمبادرات الجيدة الحالية- من جميع الدول الأعضاء في منظمة تنمية المرأة- سيكون من الممكن اتباع نهج أكثر شمولاً لاستجابات السياسات القائمة على الأدلة والموجهة. ولذا، فمن خلال الاستبيان المرفق (انظر الملحق ا)، ستسعى منظمة تنمية المرأة إلى تحديد المزيد من الأدلة والفهم للآليات السببية الكامنة وراء العلاقة المحتملة بين النوع الاجتماعي والفساد.

ب. أفكار التدخل المنهجي المقترحة: مجموعة أدوات للاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي لمعالجة الفساد

في مقابل المقدمة المذكورة أعلاه، فيما يلي أمثلة على التدخلات البرجماتية التي تركز على برامج مكافحة الفساد - والتي يتم تعميمها على أساس النوع الاجتماعي - لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. ويمكن تنفيذ هذه التدخلات كمبادرات قائمة بذاتها، كما يمكن تكييفها بشكل طبيعي مع أي سياق ومتطلبات وطنية.

١. الإصلاح المؤسسي وإرساء النزاهة

أ) توسيع نطاق التركيز من مجرد مكافحة الفساد والامتثال إلى التركيز على المساواة بين الجنسين لتعزيز الإصلاح المؤسسي من خلال تعزيز النزاهة.

ب) يمكن أن تشمل التدخلات المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يمكن النظر فيها ما يلي: يمكن تشجيع عمليات التوظيف المجهَّلة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تكافؤ الفرص وإزالة التحيز للنوع الاجتماعي من التوظيف في الخدمة العامة؛ كما يمكن التفكير في إجراء تقييمات للمساواة بين الجنسين داخل المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد بهدف تقديم التوصيات ورسم خطة عمل.

ج) قد يكون إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي طريقة مهمة لضمان عملية اتخاذ قرار أكثر شمولاً واستهدافًا، حيث إن تقييم تأثير الإنفاق الحكومي على النساء والرجال يمكن أن يساعد في تحسين الكفاءة من خلال ضمان عودة هذا الإنفاق بالفائدة على من هم في أمس الحاجة إليه.

د) تحسين الرصد والرقابة، فمن الأسهل أيضًا معرفة متى تصل الخدمات الحكومية، وكذا تتبع التنفيذ والحد من الفساد.

ه) يمكن أن يعمل تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسة ما على دعم الوصول إلى المعلومات والمساهمة في التصدي للتمييز وعدم الكفاءة والفساد.

ومن خلال تعزيز الرقابة، يصبح من الأسهل أيضًا معرفة متى تصل الخدمات الحكومية، إلى جانب متابعة التنفيذ والحد من الفاقد ومن فرص الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسة ما إلى دعم الوصول إلى المعلومات، إلى جانب التصدي للتمييز وعدم الكفاءة.

٢. سياسات وممارسات المشتريات العامة التي تراعي النوع الاجتماعي

أ) يمكن لعمليات الشراء العامة التي تراعي الفوارق بين الجنسين أن تعزز المساواة بين الجنسين. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة أن يُطلَب من الشركات التي تقدم عطاءات في عملية الشراء والتي تلبي حدًا معينًا (مثل عدد الموظفين أو مبلغ الإيرادات) أن يكون لديها خطة موضوعة للمساواة بين الجنسين. وفي بعض البلدان، تُحتجَز نسبة مئوية محددة مسبقًا من المشتريات العامة للشركات المملوكة للنساء.

ب) يمكن أن تلعب متطلبات الشفافية والمساءلة دورًا رئيسيًا في الحد من مخاطر الفساد.[٤٦]

٣. مراعاة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بآليات الإبلاغ عن المخالفات والحماية

أ) يجب أن تتسم آليات الإبلاغ عن المخالفات والحماية الفعالة للمبلغين عن المخالفات بمراعاة الفوارق بين الجنسين والشمول من أجل ضمان بيئة آمنة ومأمونة للجميع – بما في ذلك النساء – للإبلاغ عن الفساد مع استخدام نهج يركز على الضحية.

ب) تعد حملات التوعية لتثقيف الجمهور حول كيفية الوصول إلى آليات الإبلاغ عن المخالفات واستخدامها أمرًا أساسيًا لتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية واستجاباتها للفساد المبلغ عنه.

ج) يعد تدريب الأشخاص الذين يتلقون تقارير الإبلاغ عن المخالفات ويحققون فيها مكونًا مهمًا لبناء تدخل عملي فعال يراعي الفوارق بين الجنسين في إطار مكافحة الفساد.

د) يمكن أن يكون العمل مع برامج أخرى نقطة دخول رئيسية لتنفيذ أعمال مكافحة الفساد في هذا المجال، مثل التعلم من المشاريع القائمة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي لاعتماد آليات مراعية للنوع الاجتماعي للإبلاغ عن الفساد. وتشمل الأساليب المبتكرة الأخرى تنفيذ نظام الإبلاغ بالوكالة عن المبلغين عن المخالفات لتفادي إمكانية الإفصاح عن هوية المُبلِغ، وهو ما أدى في إحدى الحالات إلى قيام مجموعة من المحامين الاستشاريين بتقديم المشورة القانونية ثم رفع تقرير الإبلاغ نيابة عن المبلغ عن المخالفات بناءً على طلبه. ونظرًا لأن المجموعة كان قد تم تمويلها بالفعل، فقد تمت هذه العملية مجانًا.

٤. التعليم هو المفتاح

أ) هناك حاجة إلى برامج تثقيفية لمكافحة الفساد تعترف بأن النساء لسن مجموعة متجانسة، حيث تتأثر النساء بالفساد بطرق مختلفة نظرًا لتباين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ب) يظل التعليم بجميع أشكاله – سواء التعليم الرسمي أو حملات التوعية والتثقيف العامة على اتساع نطاقها – مفتاحًا رئيسيًا لإطلاق الحلول التي يمكن أن تعزز مكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين ونمو المرأة وتمكينها.

ج) تعد الشراكات داخل قطاع التعليم مهمة لتطوير أدوات مبتكرة لمعالجة الفساد. ومن الممارسات الجيدة مبادرة التعليم من أجل العدالة (E4J) التابعة لمكتب الأمم المتحدة

٤٦.لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الفصل ٤.٢ من :
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

المعني بالمخدرات والجريمة، والتي تم تطويرها مع الأكاديميين كسلسلة من التخصصات المتعددة، وهي قابلة للتكيف بسهولة مع السياقات المحلية والثقافية المختلفة، والوحدات الجامعية الخاضعة لاستعراض النظراء، والأدوات الأخرى الرامية إلى المساعدة في التدريس عن بعض التهديدات الأكثر خطورة، بما في ذلك الفساد.[٤٧] وتشمل هذه الوحدات الجامعية لمكافحة الفساد وحدة النوع الاجتماعي والفساد، والتي تشمل مجالات تركيزها آثار الفساد على النساء والعلاقة بين تعميم مراعاة المنظور المراعي للنوع الاجتماعي وتخفيف الفساد من الناحيتين النظرية والعملية .[٤٨]

٥. تعزيز نزاهة القضاء -المساواة أمام القانون

أ) يُعَد تعزيز نزاهة القضاء والمحاكم – من خلال معالجة التمييز الواعي وغير الواعي بين الجنسين – أمرًا أساسيًا لتعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة.

ب) يمكن أن تكون تقييمات المعرفة الداخلية لتحديد مستوى التحيز والتمييز بين الجنسين في القضاء بمثابة الأساس لإنشاء الأدوات اللازمة لتعزيز نزاهة القضاء من خلال ضمان اتخاذ القرارات للمساعدة في التصدي للحجج القائمة على القوالب النمطية ومنعها، ودحض محاولات تجاهل الحق في المساواة.

ج) من المهم فحص مدى قدرة الدول المستهدفة على تحديد القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في أنظمتها القضائية وكيفية معالجتها. وقد أطلقت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء – بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – ورقة عمل تهدف إلى دراسة السبل التي يمكن من خلالها أن تؤثر القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي على نزاهة القضاء، وكفاية الضمانات القائمة لتعزيز السلوك المناسب، واتخاذ الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالسلوك غير الملائم .[٤٩] وتشارك أكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذه الشبكة.

٦. جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي

أ) يجب أن تتجاوز أدوات جمع البيانات هدف التصنيف حسب النوع الاجتماعي لتشمل أسئلة

٤٧. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على https://www.unodc.org/e4j/en/tertiary/index.html

٤٨. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على https://www.unodc.org/e4j/en/anti-corruption/module-8/index.html

49. يمكن الوصول إلى الورقة الخاصة بقضايا نزاهة القضاء فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي هنا:
https://www.unodc.org/documents/ji/knowledge_products/Gender_2020.pdf

وتحليلات تهدف إلى استكشاف التداخل بين الوقائع والحقائق المعاشة.

ب) علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم التحليل المتعمق للاختلافات في دفع الرشاوي بين الرجال والنساء – إلى جانب الاختلافات في مواقفهم وتصوراتهم – في تحسين استراتيجيات مكافحة الفساد على المستويين الوطني والمحلي.

ج) ويمكن إجراء دراسات أساسية حول النوع الاجتماعي والفساد على المستويين الإقليمي أو الوطني لتوفير نظرة متعمقة أولية في المجالات المختلفة التي يمكن تصميم المبادرات المنهجية بها لدعم جهود البلدان لمعالجة أبعاد الفساد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

٧. نهج يشمل المجتمع بأكمله من أجل مكافحة شاملة للفساد

أ) تشمل الأمور الأساسية في إطار منع ومكافحة الفساد دمج المنظور المراعي للنوع الاجتماعي في هذا النهج الذي يتميز بتعدد أصحاب المصلحة. ويشمل هذا تعزيز الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المنظمات النسائية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسلطات العُرفية، والمنظمات الدينية، والمؤسسات الحكومية.

ب) ويتطلب حشد المجتمعات من أجل مكافحة شاملة للفساد مشاركة المرأة على جميع المستويات. وقد ركزت إحدى المبادرات البارزة في جنوب شرق آسيا على النساء كعناصر فاعلة للتغيير من خلال حشد مجتمعاتهن لمكافحة الفساد.[٥٠] ويشمل تعليم مكافحة الفساد الذي يراعي النوع الاجتماعي الأنشطة الاجتماعية النموذجية للمرأة، مثل التجمعات الاجتماعية، واجتماعات أولياء الأمور في المدرسة، ودورات الطهي، والحياكة، والأعمال التجارية التي تُدار من المنزل، وهي الأنشطة التي يتم مخاطبتها لنشر خطاب مكافحة الفساد.

ج) يعد التواصل مع مجموعات الشباب وتوعيتهم ومشاركتهم في مكافحة الفساد مكونًا مهمًا من مكونات الاستراتيجية طويلة الأجل لمكافحة الفساد من خلال سياق مماثل من سياقات التثقيف، وهو ما يُعَد استثمارًا طويل الأجل للتغيير المجتمعي.

د) وعلى المستوى المحلي، نظمت بعض البلدان ما يسمى نوادي التدقيق الاجتماعي حيث يجتمع ما يقرب من عشرة مواطنين معًا في وقت محدد لتمثيل المجتمع. ويمكن تدريب المشاركين – الذين يتم اختيارهم غالبًا من خلال انتخابات مجتمعية – من خلال ورش عمل حول كيفية رصد تقديم الخدمات العامة المحلية، وكيفية سرد القصص التي تنقل النتائج التي توصلوا إليها بشكل فعال. هذا، وقد أنشأت دول أخرى ما يطلق عليه "نوادي النزاهة" في مدارسها الثانوية.

---

٥٠. المرجع السابق

المـرأة كعامــل للتغييــر
في مكافحــة الفســـــاد

منظمة تنمية المرأة
Women Development Organization
l'Organisation pour le Développement de la Femme

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة